تحليل وقياس أثر السياسات النقدية والمالية في النمو والبطالة - مصر حالة دراسية – *

م. د. نزار كاظم صباح : جامعة القادسية : كلية الإدارة والاقتصاد

Abstract

The research aims to identify the way of responding for growth and unemployment for changes in fiscal and monetary policies , paying the way which makes Egypt improves its position in this side as well as the importance to know more about the experiment of Egypt as an example for Arabic countries after paying attention to the points of weakness and power in this experiment . It is analyzing and measuring the activity of mention policies in both growth and unemployment to identify the more active policy . The results explain that there is an active for monetary policy on the effect in growth of the real GDP and without efficiency for fiscal policy in this variables and unemployment .

الخلاصـــة

يهدف البحث الى تحديد مدى استجابة النمو والبطالة للتغيرات في السياستين النقدية والمالية ومدى تمكن مصر من تحسين وضعها في هذا المجال ، فضلا عن أهمية التعرف على تجربة مصر كأنموذج للبلدان العربية بعد إظهار نقاط الضعف والقوة في التجربة المذكورة ، وقد جرى تحليل وقياس السياستين المذكورتين على التأثير في كل من النمو والبطالة لتحديد السياسة الأكثر فاعلية .وقد أوضحت النتائج بأن هناك فاعلية للسياسة النقدية على التأثير في نمو GDP الحقيقي ودون فاعلية للسياسة المالية في هذا الجانب .

المقدمة

تعد مسألة الإنخفاض في النمو الإقتصادي وعدم استقراره وتزايد معدلات البطالة في مختلف البلدان سواء النامية منها أم المتقدمة، خطرا حقيقيا على استقرار إقتصاداتها، وأصبحت مسألة علاجها ضرورة حتمية وغاية هذه البلدان، من خلال تبنيها أدوات السياسة الإقتصادية متمثلة بالسياستين النقدية والمالية كأسلوب لإدارة اقتصادها الوطني ودافعاً للاستقرار الإقتصادي فيها.

وإذا كانت السياسة النقدية عبر النظرية الإقتصادية أداة رئيسة للسياسة الإقتصادية واكتسابها الأهمية البالغة في تحقيق مستوى مرتفع من النمو عن طريق قنواتها المختلفة [1]، فان ظهور مشكلة البطالة في بعض البلدان المتقدمة ومنذ أكثر من سبعة عقود أدى إلى انتهاج السياسة المالية كأمر مهم في تحجيم هذه المشكلة أو الحد منها وذلك في إطار النظرية الكينزية التي أعدتها بالحل الأمثل [2]، وكان لتنامي ظاهرة التضخم وتفاقمها في بعض البلدان المتقدمة أثار الجدل لدى البعض من رواد الفكر الإقتصادي بمسألة جدوى السياسة المالية في هذا المجال ، الأمر الذي أدى إلى ظهور مدارس اقتصادية مختلفة في الأدب الإقتصادي ، تسيدها الجدل الدائر بين المدرستين الرئيستين (الكينزية والنقودية) حول أي من السياستين النقدية والمالية الأكثر ملائمة وفاعلية في التصدي لهذه الظواهر ، فمنها من ترى في السياسة المالية الأداة الأكثر فاعلية وقدرة على التأثير في متغيرات كالبطالة والنمو ، وأخرى تسند ذلك الدور للسياسة النقدية وتصفها بالأكثر فاعلية[3]
، وبين هذا التوجه وذاك انبثقت آراء أخرى كان البعض منها يرى في الجمع والتنسيق بين السياستين العلاج المناسب لحل مشاكل مثل انخفاض النمو أو تباطئه وتفاقم البطالة. وبحسب ذلك كله، كانت مصر كبقية البلدان تعاني من عدم استقرار نموها الحقيقي وتقلب معدلات البطالة فيها, فانتهجت تلك السياسات سبيلا لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادي ومستويات منخفضة من البطالة وحسب ظروفها الإقتصادية .

* البحث مستل من أطروحة الدكتوراه الموسومة " إمكانات السياستين النقدية والمالية في التأثير على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية-مصر واليابان ، دراسة حالة " ، نزار كاظم ، جامعة الكوفة، 2008 ، وقد تم إجراء التعديلات المناسبة لإظهار البحث بهذه الصورة .

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أن مصر انتهجت السياستين النقدية والمالية كأداتين رئيستين لسياستها الاقتصادية لتصحيح أوضاعها الإقتصادية، وبالنظر إلى التحديات التي تواجه إقتصادها فإن التوقف عند جوانب القوة والضعف في أداء السياستين مجتمعة مسألة في غاية الأهمية لإبراز فاعلية كل منها في هذا الجانب، فضلا عن تركز معظم الدراسات في هذا المجال على سياسة دون أخرى ، ولأجل ذلك يحاول البحث بيان الدور الأكبر لأي من السياستين المذكورتين في تمكنهما للإرتقاء بمستوى أكثر من الأخرى من خلال دمجهما معا في نموذج قياسي لبيان مدى تأثيرهما معا في (النمو والبطالة) .

مشكلة البحث

بالنظر إلى إرتباط السياستين النقدية والمالية في مصر ببرامج الإصلاح الإقتصادي ، فإن نتائجهما الإيجابية غالبا ما تلقي بضلالها في إمكاناتها على التأثير في النمو والبطالة في الأمد الطويل ، ونتائجها السلبية في الأمد القصير .

هدف البحث

بناءا على ما تقدم من وصف للمشكلة فإن البحث يسعى لتحقيق الأهداف الآتية:

أ- تحديد مدى إستجابة النمو والبطالة للتغيرات في السياستين النقدية والمالية ومدى تمكن مصر من تحسين وضعها في هذا المجال في ضوء ظروفها الاقتصادية .

ب- تفحص وتحليل دور وفاعلية السياستان النقدية والمالية في تحقيق نمو إقتصادي مناسب من جهة، ودورها في تحجيم مشكلة البطالة من جهة أخرى، سواء بالطريقة الوصفية أم القياسية لتحديد السياسة الأكثر فاعلية في هذا المجال .

ت- التعرف على تجربة مصر في هذا المجال كأنموذج يصار له لأي من البلدان العربية وحسب ظروفها الاقتصادية بعد إظهار أهم نقاط الضعف والقوة في السياستين المذكورتين .

فرضية البحث

يسعى البحث في سبيل تحقيق أهدافه إلى الانطلاق من فرضية مؤداها : أن تأثير السياستين النقدية والمالية في النمو والبطالة يفرزان نتائج ايجابية بحكم تأثرهما ببرامج الإصلاح الاقتصادي المصري .

منهجية البحث

يحاول الباحث في دراسة بحثه الإعتماد على المنهجين الإستنباطي والإستقرائي لصياغة التحليل الإقتصادي بأسلوبيه الوصفي أولا، من خلال تقسيم مدة الدراسة إلى مدد فرعية، والقياسي ثانيا، للتعرف على العلاقات الكمية التي تربط بين المتغيرات النقدية والمالية من جهة ، وكل من النمو والبطالة من جهة أخرى، باعتماد نموذج قياسي تم بناؤه لهذا الغرض .

حدود وعينة ومصادر البحث

إنطلاقا من ضرورة إختيار مدة مناسبة تغطي جوانب الدراسة كاملة يمكن من خلالها قياس فاعلية السياستين النقدية والمالية على التأثير في كل من النمو والبطالة التي لحقت بالاقتصاد المصري، وفي هذا الإطار، سيتركز التحليل على التطورات التي صاحبت المتغيرين المذكورين من خلال تقسيم مدة البحث البالغة 21سنة إلى المدد الفرعية التالية:-

1-المدة الأولى (1985 – 1989)

وتتضمن المتغيرات لمدة ما قبل الإصلاح الإقتصادي وحتى المباشرة في تطبيق برنامج الإصلاح عام1990.

2- المدة الثانية (1990 – 1997)

وهي بداية لمرحلة جديدة شهدها الإقتصاد المصري بدءاً من التهيؤ للإتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين والمباشرة في تطبيق سياسات البرنامج الإقتصادي وحتى دخول الإقتصاد مرحلة من التحديات التي عملت على تباطؤ تنفيذ البرنامج المذكور .

3 – المدة الثالثة (1998 – 2005)

وتتضمن بداية لتحديات جديدة لحقت بالإقتصاد العالمي ومنها أزمات شرق آسيا وأحداث إقتصادية أخرى، إلى جانب الأحداث السياسية والعسكرية وما تعرض له الإقتصاد من صدمات داخلية وخارجية، فضلا عن كونها مرحلة جديدة لمسيرة الإصلاح الإقتصادي فيها .

وقد جاء إختيار الباحث لمصر كونها تعد بلدا ناميا يحمل التنوع بين طيات إقتصاده وكبلد عربي مزج بين وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين وما بين المناهج التقليدية للسياستين النقدية والمالية لمعالجة المشاكل التي يعاني منها إقتصادها .وتجدر الإشارة هنا إلى أن البيانات الإحصائية التي تم إعتمادها في النموذج كانت مقتبسة ومستخلصة من التقارير والإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي (IMF-IFS) والتقارير السنوية لجمهورية مصر العربية .

هيكلة البحث

وبغية الإحاطة بموضوع البحث ولاختبار صحة فرضيته وتوخيا للوصول إلى أهدافه قسم إلى خمسة محاور ، يتناول الأول منه دراسة إنتقال آثار السياستين النقدية والمالية إلى النمو والبطالة في إطاريها النظري ، في حين يتناول الثاني، دراسة خلفية تاريخية عن الاقتصاد المصري، أما الثالث فقد خصص لدراسة وتحليل النمو الإقتصادي في مصر ومدى إستجابته للتغيرات النقدية والمالية فيها، بينما تضمن المحور الرابع لدراسة وتحليل البطالة في مصر ومدى استجابتها للتغيرات النقدية والمالية ، فيما خصص المحور الخامس لإختبار النماذج القياسية في تمثيل متغيرات السياستين وإختبار الأفضل منها على التأثير في كل من النمو والبطالة في مصر لمعرفة السياسة الأكثر فاعلية في ذلك التأثير. وقد ضمنت الدراسة أيضا مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي يعتقد الباحث أهميتها وضرورة إعتمادها وبما ينسجم والظروف الإقتصادية للبلد

المحور الأول: إنتقال آثار السياستين النقدية والمالية :الإطار النظري

يتناول هذا المحور مدخلا نظريا لشرح كيفية إنتقال آثار السياستين النقدية والمالية إلى النمو والبطالة، وكما يأتي:

أولا:آلية إنتقال الآثار النقدية Transmission Mechanism of Monetary Effects

إن معرفة الكيفية التي تؤثر بها السياسة النقدية في المتغيرات الإقتصادية الكلية تنتقل بواسطة قنوات نقدية (Monetary Channels) عديدة بمثابة أهداف وسيطة (Intermediate Targets)،[4] وهي محل جدل بين الاقتصاديين لاسيما بين المدرستين (الكينزية) بزعامة كينز، و(النقودية) بزعامة ميلتون فريدمان، فالكينزيون يركزون على أهمية قناة الفائدة (Interest Channel) بإعتبارها تؤدي إلى تقلبات أقل في الدخل الاسمي وتؤثر مباشرة في سوق النقد وتعد بنظرهم ظاهرة نقدية يتقرر سعرها في السوق النقدي من خلال تفاعل عرض النقد والطلب عليه، وإن أثر المتغيرات النقدية ينتقل بصورة غير مباشرة إلى القطاع الحقيقي، بينما يركز النقوديون على أهمية قناة عرض النقد (Money Supply Channel) بإعتبارها متغيراً خارجياً يمكن التحكم به لممارسة تأثيره في المستوى العام للأسعار على المدى الطويل وفي الناتج والبطالة في المدى القصير[5]، ذلك إن التغيرات في عرض النقود تكون نتيجة وليس سبباً للتغير في الإنفاق الكلي، فضلاً عن إنها ليست العامل الحاسم في التغيرات التي تنظم الإنفاق[6].

ويمكن من خلال آراء كل من الكينزيين والنقوديين التوصل إلى نتيجة مؤداها أنهم يعتقدون بفاعلية عرض النقد وقدرته على التأثير في الإقتصاد، وإن زيادته تؤدي إلى إنخفاض أسعار الفائدة ومن ثم زيادة الإنفاق الكلي، إلا إنهما يختلفان حول حجم الزيادة في عرض النقد، وحسب النقديون أن الزيادة الكبيرة منها وإن كانت تؤدي إلى زيادة الناتج ومن ثم مستوى التوظف فإن الافراط فيها سيترك أصداء تضخمية، وعليه فإن إتباع مستوى معين لنمو عرض النقد بحدود(3%-5%) سيترك استقرارا في الإقتصاد .

ويمكن تلخيص ما سبق من آراء حول طبيعة ونوع العلاقة ما بين المتغيرات النقدية من جهة، ومتغيري كل من النمو متمثلا بنمو الناتج المحلي الاجمالي والبطالة من جهة أخرى، بما يأتي:

أ- آلية الإنتقال إلى الناتج المحلي الإجمالي:Transmission Mechanism to GDP

إن زيادة عرض النقد بإتباع سياسة نقدية توسعية Expansionary Monetary Policy ستؤدي إلى إنخفاض أسعار الفائدة ومن ثم زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، مما يعمل على زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة مستوى GDP ونموه ، وبالعكس عند إتباع سياسة نقدية انكماشية Contractionary Monetary Policy .

ب- آلية الإنتقال إلى البطالة : Transmission Mechanism to UNEM

إن زيادة عرض النقد ومن ثم ارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض أسعار الفائدة والذي يفضي إلى زيادة حجم الإستثمار ومن ثم زيادة استغلال الطاقات الإنتاجية ، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الطلب على القوى العاملة مما يقلل من حجم البطالة ومعدلاتها ، وبالعكس عند إتباع سياسة نقدية انكماشية.

ثانيا: آلية إنتقال الآثار المالية Transmission Mechanism of Fiscal Effects

إن مسالة التعرف على الكيفية التي تؤثر بها السياسة المالية في المتغيرات الإقتصادية الكلية تعتمد هي الأخرى على القنوات المالية The Fiscal channels كأهداف يجري بواسطتها هذا التأثير، ومن أهمها قناتي (النفقات والإيرادات الحكومية)، وفي هذا الصدد تختلف وجهات النظر الإقتصادية بشأن فاعليتهما، ولما كان الكينزيون يرون فيها الأكثر فاعلية لإنعاش الإقتصاد وانتشاله من حالات الركود والكساد التي قد تصيبه عبر مراحل الدورة الإقتصادية، فإن النقديين يرون فيها مجتمعة ذات تأثير محدود في المتغيرات الإقتصادية الكلية ومنها النمو والبطالة، وبالتالي فإن فاعليتها دون مثيلتها

للسياسة النقدية، وعلى الرغم من انبثاق آراء مختلفة تعرضت لموضوع السياسة المالية سواء من جانب مدرسة إقتصاديات جانب العرض (Supply – side Economics)، أم من جانب مدارس أخرى كمدرسة التوقعات الرشيدة والتي كان لها آراء أخرى لن تكون حاسمة في هذا المجال، وعلى أية حال ترى المدرسة الكينزية في السياسة المالية القيام بالدور نفسه. وبالإمكان تلخيص الآراء حول طبيعة ونوع العلاقة ما بين المتغيرات المالية من جهة ومتغيري النمو والبطالة من جهة أخرى، بما يأتي:

أ- آلية الإنتقال إلى الناتج المحلي الإجمالي

إستنادا إلى المساهمة الكينزية، إن الطلب الكلي الفعال يعد عاملا مهماً ومؤثراً في مستوى الناتج القومي الإجمالي ومن ثم معدلات النمو الإقتصادي، فباستخدام قناة النفقات الحكومية يكون التأثير المضاعف مباشرا، فزيادة النفقات الحكومية تؤدي إلى زيادة الناتج من خلال الزيادة في النفقات الإستثمارية الحكومية في توسيع الطاقة الإنتاجية وتحقيق زيادات في الدخل، ومن ثم زيادة معدلات النمو، وبطريقة غير مباشرة بإستخدام الضرائب [7]، وإن التخفيض الضريبي ينعكس بزيادة الدخل المتاح للأفراد ومن ثم زيادة حجم الاستهلاك والادخار، وبالتالي زيادة حجم الطلب الكلي، وعلى العكس من ذلك سينخفض حجم الطلب الكلي من خلال تخفيض النفقات الحكومية أو زيادة مستوى الضرائب.

ب- آلية الإنتقال إلى البطالة

تشير المساهمة الكينزية إلى أن الطلب الكلي الفعال عامل مهم ومؤثر في مستوى العمالة، وإن الزيادة في الإستثمار التي تنبثق منها زيادة الإنتاج من جهة، وأن الزيادة في النفقات الحكومية الإستهلاكية تقود إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات الإستهلاكية ومن ثم زيادة الإنتاج من جهة أخرى، وإن ذلك سيساهم في تحقيق مستويات مقبولة من العمالة. وبالمثل تنتقل الآثار المالية من خلال قناة الإيرادات الضريبية، إذ إن تخفيضها تقود إلى زيادة مستوى العمالة وتخفيض معدلات البطالة فيها، أي أن إستخدام القناتين معا (زيادة النفقات الحكومية وتخفيض الضرائب) يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والى زيادة GDP وبالتالي تخفيض مستوى البطالة أو معدلاتها، وبالعكس نحو زيادة مستوى البطالة[8]، بينما ترى المدرسة النقودية في معالجة البطالة أولا القضاء على التضخم الذي يعد بنظرهم ظاهرة نقدية بحتة، فعند خفض الضرائب وخصوصا المفروضة على الدخل والثروة سيحسن من مستوى التوظف الكامل[9]، في حين يرى منظروا مدرسة إقتصاديات جانب العرض[10] أن مشكلة البطالة تكمن في نقص قوى العرض، ولتخفيض البطالة ينبغي خفض المعدلات الضريبية على الدخل والثروة، لأن ذلك من شأنه أن يحفز الأفراد نحو الإستثمار ومن ثم الإنتاج مما يساهم في زيادة فرص العمل [11]، وبالتالي تخفيض مستويات البطالة .

المحور الثاني :خلفية تاريخية عن الاقتصاد المصري

تعد مصر من البلدان ذات الإقتصادات الأكثر تنوعاً في منطقة الشرق الأوسط ، ومن البلدان ذات الدخول المتوسطة الدنيا في العالم، فضلا عن إتصافها بمحدودية مواردها، ولاسيما في مجالي النفط والثروات المعدنية. و كان الإقتصاد المصري غداة الحرب العالمية الثانية إقتصاداً أولياً بالدرجة الأساس وخاضعاً لسيطرة البلدان الاستعمارية وتابعاً إلى أبعد الحدود للخارج سواء فيما يتعلق بمستورداته من السلع الإستهلاكية أو بصادراته التي غالباً ما كانت تقتصر على بعض المواد الأولية[12]، وبلغ عدد سكانها حتى العام 2006 نحو (720، 60) مليون نسمة[13].

وقد عانت مصر من مشاكل وتحديات اقتصادية واجتماعية مزمنة كارتفاع معدلات التضخم، وتفاقم المديونية الخارجية التي شكلت مستوىً خطيراً، ازداد بتزايد عدد سكانها ، شكلت فيها فائدة الدين (19،5%) عام1967 من مجمل ما بذمة البلدان العربية من الدين العام الخارجي [14]والتي أصبحت عقبة أمام تحقيق أهداف التنمية. ومنذ مطلع الستينات وحتى وقتنا الحاضر تميزت جهودها بمجموعة من الإجراءات عبر المراحل التالية:-

المرحلة الأولى : التخطيط الشامل (1960 – 1966)

وكان من أهم ملامحها هو التخطيط الإقتصادي القومي والتطبيق الاشتراكي. تركزت فيها جهود التنمية على إقامة المشاريع بقصد (الإحلال محل الإستيرادات)، وتحملت في سبيل ذلك أعباء ثقيلة من الديون الأجنبية[15] .

المرحلة الثانية : إقتصاد الحرب (1967-1973)

كانت السياسات المتبعة خلالها بالاستعداد لتحرير الأرض المصرية المحتلة، ازداد خلالها الإنفاق العسكري من (5.5%)من GDP عام 1962إلى (15%) عام 1967 ثم إلى (20%) عام 1973[1] . وذلك على حساب الإستثمار والنمو، الأمر الذي دعا الحكومة إلى تقديم بعض الامتيازات الضريبية لتحفيز المستثمرين الأجانب ضد نزع الملكية[16]

المرحلة الثالثة : سياسة الباب المفتوح (1974-1989)

تبنت مصر هذه السياسة عام 1974 بهدف دفع عجلة النمو الإقتصادي وتحديث الإقتصاد المصري، واستخدمت خلالها حزمة من الإجراءات المالية كالإعفاءات الضريبية لتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية منها والأجنبية. وعلى الرغم من زيادة النمو الإقتصادي خلال تلك المرحلة بفضل ريع الإقتصاد الخارجي جراء عائدات النفط ورسوم قناة السويس والسياحة وتحويلات العمال والزيادات في معدلات الإستثمار[17]، فان ذلك لم يعد قابلاً للاستمرار لاسيما بعد انهيار أسعار النفط والكساد العالمي وهبوط رسوم السويس الأمر الذي اضطر الحكومة إلى اعتماد برنامج إصلاحي للاقتصاد بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي عام 1987.

المرحلة الرابعة : مرحلة الإصلاح الإقتصادي (1990 - 2005)

بدأت هذه المرحلة فعليا عام 1990 في إطار التحول نحو آليات السوق في ظل أوضاع وتحديات صعبة، و فضلاً عن الصعوبات المالية التي واجهتها الحكومة في المرحلة السابقة وما تعرضت عشية إندلاع حرب الخليج الثانية (1990-1991) انعكست سلبا في أداء الاقتصاد ، وإزاء ذلك كله انتهجت الحكومة منذ العام 1991 سياسة الخصخصة في عملية التنمية[18].

المحور الثالث: تحليل النمو الإقتصادي في مصر ومدى إستجابته للتغيرات النقدية والمالية

إن دراسة تحليلية لحجم GDP ومعدلات نموه توضح الآلية التي يجري فيها مسار النمو الإقتصادي في مصر. و يتضح من (الملحق ، جدول -1) أن (GDP) بالأسعار الجارية حقق نمواً مركباً (14.24%) خلال كامل مدة الدراسة -2005) (1985، ولما كان ذلك يتم قياسه وفقاً للقيمة السوقية لأسعار السلع والخدمات وإن قيمه تتأثر بتغيرات الأسعار سنوياً، فإن الإستعانة بقيمته الحقيقية توضح أن نموه المركب بالأسعار الثابتة بلغ (3.32%) خلال كامل المدة وكان أقل منه بالأسعار الجارية أعلاه، مما يعكس الصورة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي.

وعلى أية حال، فان السبب الرئيس في هذا التغير يعود إلى أن قيمة (GDP) بالأسعار الجارية اتسمت بالزيادة المستمرة في معدلات نموها السنوية في المدة الأولى(1985-1989) وبتقلبات في المدتين الثانية(1990-1997) والثالثة(1998-2005)، في حين كان السبب في تفوق المدة الثانية (بالأسعار الثابتة) على نظيراتها في المدتين الأولى والثالثة يعزى إلى أن القيم قومت بأسعار عام 1995 لتكشف حقيقة تأثرها بتغيرات الأسعار وتقلبات النمو سلبا وإيجابا في المدد الفرعية، إذ كان متوسط النمو السنوي للمدة الأولى منخفض (-0.8%) وبشكل سلبي ومرتفعا (3.8%) خلال المدة الثانية ، وأكثر ارتفاعا (5.1%) خلال المدة الثالثة الأخيرة .

ويمكن أن يعزى الإرتفاع الحاصل في GDP الحقيقي خلال المدة الثانية (1990-1997) سواء في متوسط نموه السنوي بفارق كبير جداً بنحو(4.6) ن.م* ، أم في نموه المركب وبفارق (3.97) ن.م، وذلك عن المدة الأولى، إلى الزيادة المستمرة لقيم الناتج التي جاءت انعكاسا للنجاح النسبي لجهود برنامج الإصلاح الإقتصادي والهيكلي التي بادرت مصر بتطبيقه خلال المدة الثانية والتوجه بالاعتماد على آلية السوق لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد فضلاً عن التغيرات الإيجابية إثر انتهاء حرب الخليج الأولى (1990-1991)، وما رافقها من اتفاق بلدان مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية ونادي باريس على زيادة المساعدات المالية إلى مصر، وإعادة جدولة ديونها وإعفائها لجزء منها[19] مكنتها من الانطلاق نحو تحسين وإصلاح الإقتصاد.

ومن الجدير بالذكر وتحقيقا لأهداف البحث، إن هناك مجموعة عوامل أخرى ومن خلال المؤشرات المذكورة في ملحق البحث(الجداول:1،2،3) ساهمت بالوصول إلى هذا المعدل في هذه المدة من أهمها:

1) إرتفاع مؤشر نسبة الإنفاق الإستثماري الحكومي إلى (GDP) في المتوسط وبفارق (0.5) ن.م، عن المدة السابقة .
2) إرتفاع مؤشر نسبة الصادرات إلى (GDP) في المتوسط وبفارق كبير جداً (7) ن.م بالقياس إلى الزيادة الحاصلة في مؤشر نسبة الإستيرادات إلى (GDP) وبفارق قليل (1.8) ن.م إذا ما قورنت بنسبة المؤشر السابق.
3) الزيادة الحاصلة في معدل النمو السنوي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت من (12%) عام 1990 إلى (29.8%) عام 1997 على الرغم من إنخفاض المتوسط فيها ومؤشر نسبته إلى (GDP) ، والتي تعزى إلى التقلبات التي حصلت فيه خلال السنوات (1991-1993).
4) التراجع الواضح في معدل التضخم وبفارق (8.5) ن.م في المتوسط عن المدة السابقة ، والتي من شأنها ساهمت في تخفيض تشويه حوافز القطاع الخاص نحو الادخار والاستهلاك والإستثمار، وبالتالي المساهمة في رفع معدلات نمو الإنتاج الحقيقي [20]
5) التراجع المستمر في أسعار الفائدة الاسمية (الإقراض) من (20.3%) عام 1992 إلى (13.6%) عام 1997، والذي انعكس إيجابيا بحصول شبه استقرار في أسعارها الحقيقية بفضل تراجع معدلات التضخم في تلك المدة وانخفاض الهوامش مابين الأسعار الدائنة والمدينة سواء الرسمية منها أم الحقيقية، الأمر الذي دفع القطاع الخاص للتوجه نحو زيادة طلبه على القروض المحلية التي ازداد نموها في المتوسط بفارق (4) ن.م كما يوضحها السابق مقارنة بالمدة الأولى وبالتالي من شأنها المساهمة في زيادة الإستثمار والانعكاس إيجابا بنمو(GDP).

أما خلال المدة الثالثة (1998-2005)، وبالنظر لحصول بعض التغيرات الإقتصادية التي انبثقت منها بعض التطورات الإيجابية ساهمت في تزايد GDP الحقيقي سواء بمتوسط نموه السنوي (5.1%) أم بالمعدل المركب (4.58%) خلال المدة المذكورة ، والتي يمكن إبرازها من خلال بعض الحقائق المذكورة في الجداول(1،2،3) الملحقة بالبحث والتي كان لها المساهمة بوصول النمو إلى معدل متوسط مرتفع بالقياس إلى المدة الثانية السابقة وكما يأتي:-

أ- تنامي مؤشر (نسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى GDP). فبعد أن بلغ (19.5%) عام 1997 ازداد إلى (31%) عام 2005 ، وانعكاسه إيجابا نحو نمو (GDP) .

* ن.م : تعني نقطة مئوية .

ب- على الرغم من تراجع (مؤشر نسبة الإنفاق الاستثماري إلى GDP) خلال تلك المدة بفارق (5) ن.م في المتوسط، إلا إنه كما يبدو قد شهد نمواً واضحاً في السنوات الأخيرة من تلك المدة.

ت- بالنظر للتباطؤ الذي شهده النشاط الإقتصادي العالمي والصدمة الخطيرة التي تعرض لها الإقتصاد المصري عامي (2001-2002) التي أصابت السياحة المصرية من جراء إحداث 11 أيلول 2001 والأوضاع غير المستقرة في المنطقة ، الأمر الذي إنعكس سلبا بتواضع هذا القطاع عام 2002 وما رافقه من إنخفاض في نمو الإئتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص في تلك السنوات على أثر زيادة ما منح منها للسلطة المركزية ومزاحمتها القطاع الخاص إلى حد ما – وما زاد من ذلك – ضعف الثقة على أثر التوقعات بعد تلك الأحداث ولاسيما أحداث أيلول التي من شانها ساهمت تقويض نشاط القطاع الخاص وتقليص دوره بالإستدانة عام 2002 وبالتالي المساهمة سلبا بحصول بعض التقلبات الخطيرة في نمو (GDP) الحقيقي في العامين المذكورين آنفاً ، وعلى الرغم من ذلك كله ، فان مساهمة عوامل خارجية أخرى مؤاتية إلى نمو صحيح في الطلب الكلي ومنها إنخفاض أسعار الفائدة على الدولار خلال المدة (2002-2005) ، وتنامي قطاع السياحة داخل مصر واستقرار الزيادة في تحويلات العمال المصريين وغيرها من التحويلات الأخرى للدخول من خارج مصر[21] ، دفعت هي الأخرى في عودة معدل النمو إلى الإرتفاع في نهاية المدة .

وعليه فإن النمو الحاصل في المدة الثالثة(1998-2005) كان الأفضل أداءا بالقياس إلى المدة الثانية بسبب تواضع نمو ومساهمات مصادر النمو التي تم الإشارة إليها أثناء التحليل مما يعد خطوة مهمة في مجال الأداء الإقتصادي في السنوات الأخيرة من الدراسة خصوصاً وإن شدة تأثر الإقتصاد المصري بالصدمات الخارجية والتي بدأت بالتراجع كما يعكسها مؤشر مناخ الإستثمار[22] وتزايد نسبته في السنتين الأخيرتين من مدة الدراسة، فضلاً عن حصول بعض التطورات في مجال تحسين قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار وتراجعه إلى (5.732) جنيه عام 2005 بعد أن وصل إلى (6.153) عام 2003 ،(الملحق الجدول -1)

المحور الرابع : تحليل البطالة في مصر ومدى استجابتها للتغيرات النقدية والمالية

تعد البطالة في مصر واحدة من التحديات الرئيسة التي تواجه الإقتصاد المصري ، نظراً لما لها من آثار سلبية خطيرة على المستويات الإقتصادية والاجتماعية ، ومن مطالعة (الملحق ، جدول -1) يتضح تجاوز حجمها المليون شخص عام 1985 وازدادت إلى نحو مليوني شخص عام 2005 ،بلغ معدل النمو المركب خلال السنوات المذكورة (3.04%)، تعرض معدل نموها لتقلبات سنوية، كان متوسطها خلال مدة الدراسة (1985-2005) نحو(9.4%) . ويعكس هذا المعدل بطبيعته حصيلة ثلاثة معدلات كان الأول منخفضا (8.4%) خلال المدة الأولى (1985-1989) والثاني مرتفعا (10%) خلال المدة الثانية (1990-1997) بينما الثالث سجل إنخفاضا أقل (9.4%) خلال المدة الثالثة (1998-2005) مقارنة بالمدة الأولى.

لقد جاء هذا التغير في متوسطات معدلات النمو السنوية انسجاما والتغيرات الحاصلة في النمو السكاني ، ذلك أن الزيادة في السكان عادة ما توفر مخرجات متزايدة من الأفراد سنوياً ممن هم في سن العمل إلى سوق العمل ، فضلاً عن دور السياسات المتبعة ومدى أهميتها في التأثير سلباً أو إيجابا لإحداث تغيرات في مستوى البطالة .

وفي هذا الصدد يلاحظ أن الإرتفاع الحاصل في المدة الثانية (1990-1997) قد جاء منسجماً وزيادة النمو السكاني بفارق (0.6) ن.م في المتوسط عن المدة السابقة، بينما جاء الإنخفاض المتباطئ في نمو البطالة خلال المدة الثالثة متواضعا وبفارق (0.6) ن.م ومنسجما مع الإنخفاض المتباطئ الحاصلً في النمو السكاني وبفارق (0.9) ن.م في المتوسط عن المدة الثانية. والتزاماً بسياسات التصحيح الإقتصادي التي جاء بها صندوق النقد الدولي عام 1990 بضبط الموازنة العامة وتقييد الإنفاق العام فيها من جهة ، وإلى إجراءات الحد من التوسع بالمشروعات العامة ، من جهة أخرى ، ساعدت بالمساهمة بشكل كبير في تفاقم مشكلة البطالة في مصر[23] ووصولاً إلى معدل مرتفع (10%) خلال المدة الثانية بالقياس إلى المدة السابقة ، إذ إن تقليص دور الدولة الواضح في تراجع مؤشر نسبة النفقات الحكومية إلى GDP من (36.6) في المدة الأولى إلى (33.5) في المتوسط خلال المدة الثانية (الملحق ، جدول -1) ، كان له الأثر الواضح على مستوى التوظيف أو في خلق فرص عمل جديدة لإستيعاب العاطلين عن العمل .

ومن الجدير بالإشارة في هذا الصدد، إن مسألة تخفيض الإنفاق الحكومي وما يترتب عليها من إنخفاض في الطلب المحلي الكلي بشكل عام يؤدي عادة إلى إنخفاض في مستوى إستخدام الطاقات الإنتاجية القائمة وعدم تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في طاقات إنتاجية جديدة، من شانه إن يقلص فرص العمل القائمة وعدم المساهمة في خلق الفرص الجديدة أيضا[24]

وعلى الرغم من تزايد نمو الإنفاق الحكومي خلال المدة الثانية بالمتوسط وبفارق (4.2) ن.م عن المدة الأولى (الملحق ، جدول -1) ، إلا إنه لم يكن متوافقا ومعدلات نمو البطالة التي تفاقمت خلال تلك المدة بفارق (1.7) ن.م عن المدة الأولى ، وإذا كان الإنفاق الحكومي قد شهد تراجعا خلال المدة الثالثة وبفارق (3.2) ن.م عن المدة الثانية ، فإن معدل نمو البطالة في شكله المتوسط كان متراجعا وبشكل بسيط (0.6) ن.م ، مما يعكس ضعف أداء السياسة المالية على التأثير في البطالة ووجود عوامل أخرى قد ساهمت في ذلك، وفضلا عن إرتفاع وتيرة النمو الإقتصادي الحقيقي في مصر خلال تلك المدة إلى (3.8%) بعد أن كان سلبياً خلال المدة الأولى، وإن كان أكبر من معدل نمو السكان (2.9%) خلال تلك المدة، إلا إنه لم يسهم في خلق فرص للعمالة.

أما خلال المدة الثالثة (1998-2005) وفي إطار الإستمرار بسياسات برنامج الإصلاح الإقتصادي إلا إنها لم تحقق أهدافها في تخفيض معدلات البطالة وإن كان هناك انخفاض الا انه كان متواضعا في المتوسط ولايتناسب مع زيادة نمو الناتج الحقيقي بفارق (1.2) ن.م مقارنة بالمدة الثانية في المتوسط (الملحق ، جدول -1)أيضا، فضلا عن التراجع الحاصل في معدلات النمو السكانية وبفارق (1) ن.م خلال المدة الثالثة مقارنة بالمدة الثانية . ويعزى عدم التراجع المطلوب في معدل البطالة والمناسب الى ما ترغبه الحكومة المصرية من نتائج ايجابية من وصفات الصندوق الدولي الى عوامل منها :-

أ- التوسع في جانب الإستيرادات وزيادة حصتها إلى الناتج المحلي الإجمالي بفارق (5) ن.م عن المدة السابقة (الملحق ، جدول -1)من جهة، وإنخفاض سعر صرف الجنيه المصري في مواجهة العملات الأجنبية وخصوصاً أمام الدولار الأمريكي، من جهة أخرى، إنعكس سلباً نحو زيادة التكاليف الإستثمارية و الإنتاجية الجارية[25] والحد من إقامة استثمارات جديدة أو تطوير المشاريع القائمة،الأمر الذي أثر سلبا على إمكانية الإقتصاد في خلق فرص العمل .

ب- النمو السريع في قوة العمل الريفية وتفوقه على النمو المقابل في المناطق الحضرية، إنعكس في سرعة النمو السكاني بزيادة قوة العمل النسائية في الريف على حساب نمو الذكور فيها، فضلاً عن إنخفاض نسبة من يعملون لحسابهم الخاص خلال المدة المذكورة[26].

ج- الصدمة التي تعرض لها قطاع السياحة في مصر عام 2002 بسبب أحداث 11 أيلول 2001 وتصاعد حدة التوتر في العراق والضفة الغربية وقطاع غزة ألقت بضلالها على تزايد نسبة العاطلين عن العمل خلال تلك المدة.

واستناد إلى ما ورد من تحليل للبطالة، فإن ما يمكن استخلاصه في هذا المجال هو إبراز أهم الحقائق الآتية:-

1) إن إجراءات صندوق النقد والبنك الدوليين التي انطوت على برنامج للإصلاح الإقتصادي في مصر من خلال اعتماد سياسات نقدية ومالية تقييدية لم تؤت بثمارها في معالجة تفاقم مشكلة البطالة والتعامل معها بصورة موضوعية .

2) إن الإرتفاع في معدلات النمو الحقيقية وخصوصاً في المدتين الثانية والثالثة لم يرافقه تغيرا إيجابيا واضحا بشان تقليص نمو البطالة بشكل يستحق الوقوف عنده ، وبالتالي فإن أثر النمو الإقتصادي كان ضئيلاً على البطالة[27] وعدم قدرته في استيعاب أعداد العمالة المتزايدة .

وفي هذا الصدد تشير بعض دراسات (الأسكوا)[28] بأن الوصول إلى هذا المعدل لا يعدو أن يكون نتيجة متراكمة لتقلبات دورية في الناتج المحلي الحقيقي ، كالانكماش الدوري الذي دام عقدين من الزمن طال أمده في الأنشطة الإقتصادية لتبلغ البطالة معدلاً عالياً ، خصوصاً إذا ما تمت مقارنته بدول متقدمة ونامية أخرى [29] الأمر الذي دفع بالسلطة النقدية في مصر إلى الإبقاء على سعرا لفائدة منخفضاً طوال المدة الأخيرة وبمعدل (13%) بدلاً من (17%) خلال المدة الثانية .

المحور الخامس : توصيف وصياغة دوال النموذج في مصر

أولا: صياغة دوال النموذج

يجري في هذه الفقرة كيفية بناء النماذج القياسية لقياس أثر السياستين النقدية والمالية في بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في مصر خلال المدة (1985-2005) ، من خلال اختبار مختلف المتغيرات الممثلة للسياستين النقدية والمالية التي بإمكانها التعبير عن حجم الآثار التي تتركها في كل من النمو والبطالة باعتماد أسلوب الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لبيان المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيرا والممثلة بالسياستين المذكورتين ومحاولة الوصول إلى أفضل النماذج وقد شملت متغيرات النموذج ما يأتي :-

1-المتغيرات المعتمدة : Dependent variables

تضمن النموذج القياسي متغيرين إقتصاديين معتمدين تمثلا بما يأتي :-

أ- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP) :

تم الإعتماد على نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 1995 بوصفه متغيرا معتمدا من خلال الصيغة الآتية :-

$$\text{معدل نمو GDP} = 100 \times \frac{RGDP_{t-1} - RGDP_t}{R\,GDP_{t-1}}$$

ب- البطالة (UNEMPLOYMENT) :

ويتمثل بمعدل البطالة الذي تم قياسه من خلال الإعتماد على التغيرات في أعداد العاطلين عن العمل كنسبة إلى إجمالي القوة العاملة أوفي ضوء الصيغة الآتية:-

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي قوة العمل}} \times 100$$

2- المتغيرات المستقلة : Independent Variables

وتفسر تلك المتغيرات الزيادة أو النقصان في كل من المتغيرين المعتمدين على مدى سنوات الدراسة البالغة (21) سنة ، وقد إشتملت على مجموعة من المتغيرات النقدية الممثلة للسياسة النقدية والمتغيرات المالية الممثلة للسياسة المالية ، وتمثلت بما يأتي :-

أ- المتغيرات النقدية : Monetary Variables

إن الهدف من وجود أكثر من متغير للسياسة النقدية هو للوصول إلى المتغير الأكثر تأثيرا على المتغيرين المعتمدين وانتخابه كممثل للسياسة النقدية في التأثير على، وقد تضمنت تلك المتغيرات بالمتغيرات المستقلة الآتية:-

(1) **عرض النقد الضيق :$Money\ Supply_1$**

أعتمد فيه على معدل نمو عرض النقد بالمقياس الضيق للسنة الحالية وبالرمز (M1) ولسنة سابقة ($M1_{t-1}$) ولسنتين سابقتين ($M1_{t-2}$) ، ويرتبط في سنواته الحالية والسابقة بعلاقة طردية مع معدل نمو GDP، وعكسية مع معدل البطالة .

(2) **عرض النقد الواسع :$Money\ Supply_2$**

وتم الإعتماد فيه على معدل نموه بالمقياس الواسع وبالرمز (M2) للسنة الحالية و($M2_{t-1}$) للسنة السابقة و($M2_{t-2}$) لسنتين سابقتين ، إذ يرتبط في سنواته الحالية والسابقة أيضا كما في المتغير الأول بعلاقة طردية مع معدل نمو GDP وعكسية مع معدل البطالة .

(3) **سعر الفائدة : Interest Rate**

وتم الإعتماد في هذا المجال على معدل الخصم (Discount Rate) كممثل للفائدة ورمز له بـ (INTE) ، وإن الزيادة في هذه الأسعار تعد الأساس في التغيرات التي تطرأ على أسعار الإقراض والإيداع وبعلاقة طردية بينهما ، وبالتالي فإن النظرية الإقتصادية تتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين معدلات الفائدة تلك ونمو GDP ، و طردية مع معدل البطالة .

ب- المتغيرات المالية : Fiscal Variables

وقد إشتملت على مجموعة من متغيرات السياسة المالية التي يتم إدخالها في النماذج القياسية، وكانت كما يأتي:-

(1) النفقات الحكومية : Government Expenditure

وتم إدخالها كمتغير مستقل بشكلها الإجمالي (EXPE) للسنة الحالية و($EXPE_{t-1}$) لسنة سابقة و($EXPE_{t-2}$) لسنتين سابقتين و($EXPE_{t-3}$) لثلاثة سنوات سابقة ، وكذلك بشكلها التفصيلي متمثلا بكل من النفقات الحكومية الإستهلاكية (CEXP) والنفقات الحكومية الإستثمارية (INEX) ، إذ من المتوقع بحسب منطق النظرية الإقتصادية أن يؤدي التغير في نمو تلك المتغيرات إلى حصول تغيرات في كل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، وإن العلاقة سوف تكون طردية مع نمو GDP وعكسية مع معدل البطالة

(2) الإيرادات الحكومية : Government Revenue

وتم الإعتماد فيها على نمو إجمالي الإيرادات الحكومية (REVE) وتتوقع النظرية الإقتصادية في هذا المجال أن تكون العلاقة عكسية بين نموها ونمو GDP ، وطردية مع معدل البطالة .

وبعد توصيف كل من المتغيرات المستقلة المتمثلة بالمتغيرات النقدية والمالية والمتغيرين المعتمدين المتمثلتين بالنمو والبطالة، وإستنادا إلى إفتراضات النظرية الإقتصادية بشان إعتبار المتغيرين المعتمدين دالة للتغيرات النقدية والمالية، فإنه يمكن التعبير عنها بالصيغة العامة الآتية:

$$Yi=F(X_1,X_2,X_3,X_4,\ldots\ldots,X_n)$$

إذ إن:

$\mathbf{Y_i}$: تمثل المتغيرين المعتمدين المتمثلة بـ (UNEM, RGDP) كرموز لكل من (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، البطالة) على التوالي.

$(X_1,X_2,X_3,X_4,\ldots\ldots,X_n)$: تشير إلى المتغيرات المستقلة النقدية منها والمالية والمتمثلة بـ :

(M_1، M_2، INTE ، EXPE ، CEXP ، INEX ، REVE) كرموز إلى كل من (عرض النقد الضيق، عرض النقد الواسع، سعر الفائدة، إجمالي النفقات الحكومية، النفقات الحكومية الاستهلاكية، النفقات الحكومية الاستثمارية، إجمالي الإيرادات الحكومية) على التوالي.
ويمكن التعبير عنها قياسياً بالصيغة الآتية :-

$$Yi= B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + \ldots\ldots\ldots + B_kX_n + Ui$$

إذ إن:

B_0 : يمثل الحد الثابت.
$(B_1,B_2,\ldots b_k)$: معلمات النموذج .
Ui : تمثل الخطأ العشوائي (Random Error) ، أي المتغيرات غير الداخلة في النموذج والمؤثرة فيه .
وعلى هذا الأساس فقد تمثلت معادلات النموذج بالصيغتين الآتيتين :-

(1) معادلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي :RGDP

$$RGDP = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + \ldots\ldots\ldots + B_kX_n + Ui$$

إذ يرتبط النمو فيRGDP بعلاقة موجبة مع (M_1,M_2,EXPE,CEXP,INEX) وبعلاقة عكسية مع (REVE,INTE) .

(2) معادلة البطالة :UNEM

$$UNEM= B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + \ldots\ldots\ldots + B_kX_n + Ui$$

إذ يرتبط معدل البطالة (UNEM) بعلاقة سالبة مع(M_1,M_2,EXPE,CEXP,INEX) وبعلاقة موجبة مع (INTE,REVE).

وفي مجال التقدير سيجري إستخدام الصيغ الرياضية المتمثلة باستخدام الدوال الخطية (Linear Function) واللوغارتمية المزدوجة (The Double Logarithmic Function) ونصف اللوغارتمية (Semi-Logarithmic Function) ونصف اللوغارتمية المعكوسة وإختيار الأفضل من بينها، أما في مجال القنوات الممثلة للسياستين النقدية والمالية فقد جرى إستخدام القنوات الرئيسة والفرعية الممثلة لها والتي تم الإشارة إليها في جانب توصيف المتغيرات المستقلة، بهدف التعرف على القنوات الأكثر فاعلية ومن ثم السياسة الأكثر فاعلية على التأثير في النمو والبطالة ، وسيتم اعتماد أسلوب الإنحدار التدريجي (Stepwise Regression) من خلال الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(Statistical Package for Social Sciences SPSS :) الجاهزة التي بموجبها يتم عرض المتغيرات المستقلة النقدية منها والمالية كافة والمتوقع تأثيرها في المتغير المعتمد من خلال إضافة أو إسقاط المتغيرات المستقلة بشكل تدريجي ومن ثم التوصل إلى المرحلة الأخيرة منه والتي تنتهي بتشكيلة من المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيرا في المتغير المعتمد بعد إستبعاد غير المؤثرة منها . وهذا يعتمد على مدى تجاوزها من عدمه للمعايير الإحصائية والقياسية الأخرى .

ثانيا: قياس وتحليل دوال النموذج

يتناول هذا المحور قياس أثر السياستين النقدية والمالية من خلال قنواتها المتمثلة بالمتغيرات (M_1،M_2،INTE، CEXP,INEX,REVE,INVE)في كل من UNEM وRGDP وإختيار أفضل معادلة أو نموذج يوضح العلاقة بينها وبما يتوافق مع منطق النظرية الإقتصادية، وكما يأتي:

1- معادلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: RGDP

بعد إستبعاد المتغيرات المستقلة النقدية منها والمالية غير الدالة إحصائيا وقياسيا بشكل تدريجي ، تم التوصل في المرحلة الأخيرة إلى معادلة الإنحدار المقدرة على تأثير السياستين النقدية والمالية في الناتج المحلي الإجمالي وبالصيغة الخطية الآتية كأفضل تقدير لمعادلة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي :

$$GDP = 4.519 + 0.336\ M_{2(t-1)}$$
$$t : 7.863 \quad 3.078$$
$$P\text{-value(t)}: 0.000 \quad 0.008$$
$$P\text{-value (F)} = 0.008 ، \quad F = 9.475$$
$$D.W = 1.258، \quad R^2 = \%\ 38.7$$

وبتفحص نتائج التقدير في المعادلة المذكورة يتضح ما يأتي :

أ. إن المتغير المستقل والوحيد الذي ثبت معنويته في هذا النموذج يتمثل بعرض النقد الواسع لسنة سابقة $M2_{(t-1)}$ على تأثيره في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) تشير إلى وجود علاقة طردية بين متغير عرض النقد الواسع والمتغير المعتمد المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي متوافقة مع منطق النظرية الإقتصادية ، وهذا يعني أن زيادة نمو عرض النقد الواسع لسنة سابقة بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.34%[30]الأمر الذي يدل على فاعلية الإرتفاع بمعدل نمو M_2 عرض النقد على التأثير إيجابا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري.

وقد تم إختبار معلمة عرض النقد الواسع لسنة سابقة من خلال (t-test) المحتسبة التي بلغت (3.078) ووجد أنها أكبر من قيمتها الجدولية وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% و 5%، وبالإمكان التعرف عليها مباشرة من خلال (P- value) [31]المرافقة لإختبار (t) وقد كانت أقل من كل من مستوى الدلالة 1% و 5% ويعني ذلك رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل بمعنوية تأثير (M2) لسنة سابقة في (RGDP).

ب. وفيما يتعلق بالاختبارات الإحصائية والقياسية الأخرى، فقد تبين ما يأتي:

1) من خلال معامل التحديد (Coefficient of Determination: R^2) يظهر أن 38.7% من التغيرات التي تحصل في المتغير المعتمد (RGDP) يفسرها المتغير النقدي $M_{2(t-1)}$ ، في حين أن (61.3%) تعود إلى متغيرات تفسيرية أخرى .

2) ويتضح أيضا أن قيمة إحصاءة (F) المحتسبة (9.475) كانت الأكبر من قيمتها الجدولية حسب ما تكشفه (P-value) المرافقة لها. والتي كانت أقل من مستوى الدلالة 1% و 5% ويعني ذلك رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل بمعنوية تأثير معادلة الإنحدار المقدرة ومن ثم المتغير المستقل $M_{2(t-1)}$ على التأثير جوهريا في المتغير المعتمد (RGDP) .

3) إن إختبار (Durbin Watson) لم يعط نتيجة محددة بشأن وجود إرتباط ذاتي بين البواقي في النموذج ، إذ يتضح من قيمته المحتسبة (1.258) والجدولية (dL= 0.83 ،(du = 1.26 وقوع القيمة المحتسبة في منطقة عدم الحسم أي إن (0.83<DW = 1.25<1.26)، الأمر الذي يستنتج منه عدم التمكن من الإقرار بوجود مشكلة إرتباط ذاتي من عدمها.

4) أما فيما يخص ثبات تجانس التباين أو عدمه (Heteroscedasticity) فإن النموذج الحالي قيد المناقشة يظهر من خلال الشكل (1) الآتي أن قيم البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا حول خط التوزيع، أي أن الخطأ العشوائي Ui يتوزع طبيعيا بوسط حسابي مساوي للصفر وبتباين ثابت

الشكل (1)

إنتشار البواقي لمعادلة إنحدار الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) في مصر

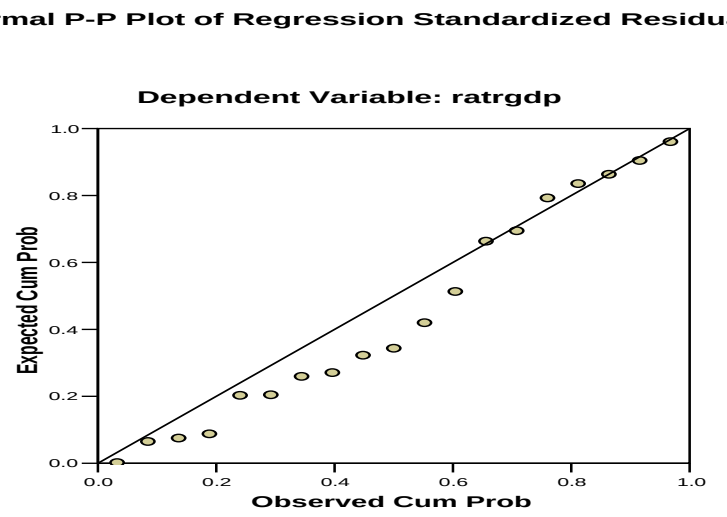

ويتضح من خلال النموذج الحالي أن قيمة معامل الإنحدار المعياري (Standardized) coefficients: Beta للمتغير (M_{2t-1}) بوصولها إلى (0.622) والتي تعد الأكبر من باقي المتغيرات النقدية والمالية الأخرى التي تم إدخالها في النموذج فضلا عن عدم معنويتها في النموذج، الأمر الذي يكشف مدى ضعف المتغيرات الأخرى غير النقدية وتركزها بالمتغير أعلاه كممثل للسياسة النقدية وبالتالي فاعليتها على التأثير في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي دون معنوية المتغيرات المالية كافة وبالتالي ضعف فاعلية السياسة المالية على التأثير نفسه.

2- معادلة البطالة: UNEM

لدى إدخال المتغيرات المستقلة سواء النقدية منها أم المالية كافة وبإتباع أسلوب الإنحدار التدريجي نفسه (Stepwise) ، لم يتم الحصول على نتيجة واضحة بشأن النموذج الخاص بمعادلة البطالة بالنظر لعدم معنوية المتغيرات النقدية والمالية واستبعادها في مجملها من النموذج ، ويمكن أن يعزى ذلك إلى جملة من الأسباب والعوامل كان من أهمها :

أ- الخصوصية التي يتمتع بها الإقتصاد المصري بشأن موضوع البطالة فيها ، إذ إن هناك عوامل خارجية كانت قد ساهمت في زيادة معدلات البطالة ومن ثم تفاقمها . ولما كان لهجرة العاملين وعودتهم من وإلى مصر عاملا يرافق الإقتصاد المصري في معظم مراحل تطوره فإنه له الدور الكبير بالتأثير في سوق العمل فيها على إعتبار أن حجم الهجرة إلى الخارج وارتفاع معدلات نموها تساهم في تقليل عرض العمل المتاح ومن ثم المساهمة في الحد من البطالة وبالعكس فإن مسالة تراجعها و خصوصا ما شهدته مصر بعودة العمال المصريين إلى مصر أثناء وبعد حرب الخليج الأولى منها والثانية لعب دورا كبيرا في زيادة حجم البطالة في مصر .

ب- الزيادة الواضحة في معدلات النمو السكاني في مصر خلال مدة الدراسة قد ترتب عليها زيادة في عرض العمل من السكان وفي الناشطين إقتصاديا خاصة ومن ثم زيادة حجم البطالة ، وهذا لم يقتصر على مصر وحدها وإنما تعاني منه معظم البلدان النامية الأخرى ، فقد وصل معدل النمو السكاني في مصر خلال مدة الدراسة (1985-2005) في المتوسط إلى (2.4%) (الجدول - 10)

ت- الدور السلبي الذي لعبته الإجراءات الدولية ومنها إجراءات الصندوق والبنك الدوليين المتعلقة ببرنامج الإصلاح الإقتصادي خاصة ،إذ عمدت مصر على تطبيقه أبان الفترة (1990-1997) ومعاودة العمل به عام2001 بعد تعرضها لسلسلة من الصدمات الإقتصادية التي كشفت عن مدى تعرضها لظروف خارجية ساهمت في التأثير السلبي على قطاع السياحة فضلا عن تأثير قطاع النفط بهبوط أسعارها آنذاك من جهة ، وتأثر الإقتصاد بالأزمة الإقتصادية لدول شرق آسيا عام 1998/1997. إذ شهد الإقتصاد المصري خلال فترة تطبيق البرنامج المذكور زيادة واضحة في حجم البطالة السافرة ومعدلها ، بيد أن الدور الذي لعبته السياسات الإنكماشية لهذا البرنامج أدت إلى الحد من فرص التشغيل ومن ثم زيادة حجم البطالة وبالخصوص في ظل تطبيق سياسات إصلاح القطاع العام والخصخصة وتراجع دور الدولة في النشاط الإقتصادي والحد من التعيينات الجديدة من جهة أخرى ، فضلا عن إهمال البرنامج في مكوناته لسياسات مباشرة تتضمن علاجات مناسبة لمشكلة البطالة التي سيطرت فيها العناصر من الشباب المتعلمين على النسبة الأكبر في باقي مكونات البطالة المصرية ، وتفوقها على ما نسبته (95%) من إجمالي العاطلين ممن لم يسبق لهم العمل ويبحثون عنه لأول مرة[32].

وتأسيسا على ذلك ، يتضح أن السياستين النقدية والمالية المتبعتين في مصر تعدان غير مؤثرتين في حجم البطالة ومعدلاتها وبالتالي غير ذات فاعلية بالنظر للأسباب والمبررات المذكورة سابقا والتي يعززها في ذلك نتائج التحليل الكمي بعدم معنوية آلياتها في أجمعها على التأثير في معدل البطالة.

الخاتمة

إن خلاصة ما تم التوصل إليه من نتائج في هذا البحث تشير إلى أن نتائج التقدير أوضحت بأن هناك فاعلية للسياسة النقدية من خلال عرض النقد الواسع (M_2) بتباطؤ زمني واحد على التأثير في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ودون تأثير أو فاعلية للسياسة المالية في هذا الجانب ، فيما لم يتم الحصول على نتائج تعبر عن وجود تأثيرات واضحة لأي من السياستين النقدية والمالية في حجم ومعدل البطالة في مصر ، الأمر الذي يمكن بموجبه التوصل إلى نتيجة مفادها سيطرة فاعلية السياسة النقدية وانحسارها في متغير النمو دون تأثير للسياسة المالية في أي من المتغيرين مستقلين (النمو والبطالة)، مما يعني أن درجة حساسية المتغيرين المذكورين تجاه التغير في المتغيرات النقدية كان الأكبر من درجة حساسيتها تجاه المتغيرات المالية ، ويمكن إيعاز ذلك إلى وجود عوامل خارجية ساهمت على التأثير في معدل البطالة ، ومنها ما يأتي:

1. استنادا إلى ما جاء بنتائج التحليل الوصفي ، أن هناك عوامل ساهمت على التأثير في معدل البطالة وهي لم تدخل النموذج بالأساس تمثلت بالخصوصية التي يتمتع بها الإقتصاد المصري ومنها هجرة العاملين وعودتهم من وإلى مصر، والزيادة الواضحة في معدلات النمو السكاني في مصر خلال مدة الدراسة ، والدور السلبي الذي لعبته الإجراءات الدولية ومنها إجراءات الصندوق والبنك الدوليين المتعلقة ببرنامج الإصلاح الإقتصادي خاصة الذي دأبت مصر على تطبيقه أبان المدة (1990-1997) ومعاودة العمل به عام2001 بعد تعرضها لسلسلة من الصدمات الإقتصادية ومنها المؤثرة في قطاع السياحة .
2. إن الإرتفاع في معدلات النمو الحقيقية لم يرافقه تغيرا إيجابيا واضحا بشان تقليص معدلات البطالة بشكل يستحق الوقوف عنده ، وبالتالي فإن النمو الإقتصادي المتحقق خلال المدتين الفرعيتين من الدراسة (1990-1997) و (1998-2005) لن يؤدي الى التوظيف أو استيعاب العمالة المصرية الفائضة .

وفيما يتعلق بانسجام النتائج بفرضية البحث، فإن ما يظهر، أن السياستين معا لم تؤديا دورهما في هذا المجال بالنظر لتأثيرهما على متغير دون الآخر وإن كانت السياسة النقدية إيجابية في تأثيرها ولكن بشكل متواضع وعلى النمو دون البطالة، وبالتالي نفي صحة ماجاء بالفرضية بالنظر لعدم حصول التوازن والتنسيق بين السياستين المذكورتين .

وفي ضوء ما تم التوصل إليه من استنتاجات، ولأجل تجاوز الانعكاسات السلبية ودعم الايجابية منها خرج البحث بمجموعة من التوصيات والتي يرى الباحث في إتباعها ضرورة الأخذ بها وكما يأتي :

1- العمل على تحجيم الإفراط النقدي وإحكام الرقابة على المتغيرات النقدية الأخرى والتوافق بين نمو عرض النقد ونمو الناتج المحلي الإجمالي وبالشكل الذي يقود إيجابا للتأثير في البطالة، فضلا عن ضرورة تحرير أسعار الفائدة وتحريكها بين مدة وأخرى والعمل على تخفيضها.

2- التركيز على المشروعات التي من شأنها المساهمة في تقليل مستويات البطالة بتوجيه الائتمان المحلي سواء على القطاع الخاص أم العام نحو المشاريع الحيوية والإستراتيجية التي من شانها إستيعاب العمالة الفائضة في سوق العمل، أو بما يمكنها من تحقيق منافع إقتصادية تساهم في حفز النمو الإقتصادي والتأثير إيجابا في تحجيم البطالة .

3- إن ما يتطلب عمله من قبل السلطات المالية إعادة النظر في تشريعاتها المالية بالنظر لعدم تناسب دورها ومستوى التطور المرافق لها خصوصا وإنها قد تعرضت لتقييدات في مصر بالنظر لارتباطها بسياسات وبرامج الإصلاح الإقتصادي .

4- ولما كانت السياسة النقدية أكثر فاعلية من السياسة المالية على التأثير في النمو، فإن ما ينبغي إدراكه هو ضرورة التنسيق والمزج بين السياستين وعدم الإعتماد على سياسة دون أخرى في تحقيق أحد أهدافها .

5- وأخيرا، إن هذه الدروس يمكن أن تكون برامج عمل وإجراءات مهمة لبلدان أخرى عند إختبار فاعلية السياستين النقدية والمالية وأهميتهما في التنبؤ لتجنب الإجراءات التي قد تؤدي إلى حدوث أزمات في المستقبل .

الهوامش

(1) د. عبد المنعم السيد علي، دور السياسة النقدية في التنمية الإقتصادية، (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: معهد البحوث والدراسات العربية، 1975) و ص (98- 99).

(2) أبو السعود ، د. محمد فوزي ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2004).ص184.

و: "The Keynesian Revolution" By web: Http: //: www. Cepa – New school.

(3) David Romer، "Keynesian Macroeconomics without the LM Curve"، Economics Perspectives Journal , pp(149-151),spring 2000,vol.14No.2,California.

(4) من أهم القنوات التي يتداولها الأدب الإقتصادي هي : (سعر الفائدة ، الإئتمان المصرفي ، الكتلة النقدية ، أسعار الأصول ، سعر الصرف ، أثر التوقعات ، التضخم ، معدل نمو الناتج ، الخ) .أنظر في ذلك :

أ. البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي العربي، مفاهيم مالية، العدد/2، (القاهرة: المعهد المصرفي، 2004)، ص2.

By Web:Http://www.ebi.gov.eg

ب. الصادق ، د. علي توفيق ، وآخرون ، السياسات النقدية في الدول العربية – سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل ، العدد/2 (4-9) آيار 1996 ، (أبوظبي : الصندوق ، 1996)، ص(60-64) .

(5) جوار تيني ، جيمس ، ورتشار آستروب ، الاقتصاد الكلي – الاختيار العام والخاص ، ترجمة د.عبد الفتاح عبد الرحمن ، و د.عبد العظيم محمد ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 1988) .ص424

(6) Warren J. Samuels "Keynes، Chicago and Friedman"، Reviewed for Economic History (London: Picketing 7 chatto، 2003)، P . 381، 325، 534.

(7) انظر في ذلك: د. ضياء مجيد الموسوي ، الإقتصاد النقدي – المؤسسة النقدية ، البنوك التجارية ، البنوك المركزية ، (الجزائر : مؤسسة شباب الجامعة ، 2002)، ص 174 .

(8) المصدر نفسه، ص174

(9) ينادي "ميلتون فريدمان" بالعمل على تحقيق قاعدة ثابتة يرتكز عليها معدل نمو عرض النقد الذي يجب أن يتراوح ما بين (3-5)% لكل سنة أن يتماشى مع النمو في الإقتصاد القومي بدلا من الزيادة المتسارعة في عرض النقد التي قد ينتج عنها التضخم ، ولكي يتحقق الإستقرار النقدي يكون هناك توافقا بين نمو عرض النقد ونمو الناتج. راجع في هذا الصدد :

أ. الحبيب ، فايز إبراهيم ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط/4 ، (الرياض : مطبعة رومك ، 2000)،ص454.

ب. Forum Monetaris، Anandi P. Sohu، B- D, P (4-5).

Web:Http://:www.referenceforbusiness.com

(10) حقق أنصار هذه النظرية نجاحا في الحملة الانتخابية التي قادها الرئيس الأمريكي الأسبق (ريغان) ولكن لم يكن النجاح السياسي على مستوى الآمال المعقودة وأضطر ريغان أن يتراجع عنها في بداية عام 1983 . أنظر في هذا الصدد: لطفي ، د. عامر ، مساهمة في شرح وتوضيح النظريات الاقتصادية ، (دمشق : دار ا الرضا للنشر ، 2000) ، ص136.

(11) Nouriel Roubini Supply – Side Economics Tax Rate cuts Increase Growth (New York : Copyright Business.،1997),pp103.

(12) براهيمي، د. عبد الحميد، أبعاد الاندماج الإقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1981)، ص37.

(13) International Monetary Found, International Financial Statistics, Yearbook 2006, (Washington: IMF, 2006),p274

(14) براهيمي، د. عبد الحميد، مصدر سابق ، ص 174

(15) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية – تطور الإقتصاد المصري، 2006، ص1.

(16) الصادق، د.علي توفيق ود.علي احمد البلبل ، العولمة وإدارة الإقتصادات الوطنية ، وقائع الندوة المنعقدة في أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة (18-19) ت2 2000 ، (أبوظبي : صندوق النقد العربي، 2000) ، ص286 .

(17) السعيد ، د. مصطفى ، الانفتاح الإقتصادي وإستراتيجية و الإعتماد على الذات – بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السادس للإقتصاديين المصريين، آذار 1981، (القاهرة. دار المستقبل العربي للنشر ، 1981) ، ص95 – 98

(18) انظر في هذا الصدد:

آ - الأمم المتحدة – الأسكوا ، اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ،مسح للتطورات الإقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا ، (2001 – 2002) ، (نيويورك : الأسكوا ، 2003) ، ص 28 .

ب - مجلس الوزراء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – قطاع التحليل الإقتصادي، ورشة عمل مؤشرات التقلبات الإقتصادية ودورات الأعمال المصرية، 2006، ص9.

(19) البلبل ، د. علي أحمد ، وآخرون ، التطور الهيكلي والمالي والنمو الاقتصادي – حالة مصر ، (1974 – 2002) ، أوراق صندوق النقد العربي ، العدد/9 ، (الصندوق : معهد السياسات الاقتصادية ، 2004) .ص11.

(20) الأمم المتحدة – الأسكوا، تحليل سياسات الإقتصاد الكلي لأغراض التنسيق الإقليمي في منطقة الأسكوا (نيويورك: الأسكوا، 2006) ،ص14 .وينظر العديد من الإقتصاديين في هذا الصدد، إن إستقرار التضخم أو إنخفاضه يساعد على إستقرار الناتج، ذلك أن عدم الإستقرار في الأسعار يؤدي إلى تحويل الموارد المعدة لإنتاج السلع والخدمات إلى ممارسة الأنشطة المالية ، وبالتالي توسع القطاعات الأخرى على حساب القطاعات الإنتاجية مما يضر بالنمو ويعوقه. أنظر في هذا الصدد : Christopher Ragan "Why Monetary policy matters" September 2004-2005– Mc Gill University,P.15.By:web://:www.mcgill.ca,& , R.B-Lucas. "Two illustration of the Quantity Theory of Money", American Economic Review,A,R. 70(5) p. (1005-1014),1980

(21) أنظر في هذا الصدد:-

آ- :الأمم المتحدة- الأسكوا مسح للتطورات الإقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا (2004-2005) ,– ص22-23 .

ب- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لعام 2006 ، مصدر سابق ،ص18.

C. UN, World Tourism organization. Annual report, 2004. By web:Http://:www.world-tourism.org.

(22) يقاس هذا المؤشر بنسبة (أجمالي رأس مال الثابت إلى GDP)،إذ إن زيادة النسبة تخفض من شدة التأثير للصدمات الخارجية فضلاً عن تأثيرها الايجابي على معدل النمو . المصدر: الأمم المتحدة – الأسكوا ، تحليل الأداء الإقتصادي وتقييم النمو والإنتاجية في منطقة الأسكوا، العدد/ 3 ،(نيويورك : الأسكوا ، 2005) ، ص27 .

(23) الأهواني ، نجلاء، سياسات التكيف والإصلاح الهيكلي وأثرها على التعطل المستمر في مصر ،(بيروت : الأسكوا ،1993) ،ص -129 128.

(24) شلبي ، د. ماجدة أحمد ، مشكلة البطالة واختلالات سوق العمل المصري ، ندوة البطالة في مصر ، (القاهرة : بلا) ، ص (87-88)

(25) يرى بعض الإقتصاديين أن هناك آثاراً إيجابية لتخفيض قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية يترتب عليها زيادة الصادرات والحد من الإستيرادات، ومن ثم زيادة القدرة على خلق فرص عمل نتيجة زيادة الصادرات والطلب على بدائل الإستيرادات المحلية، إلا إن هذا لم يتحقق في واقع الإقتصاد المصري بالنظر لإنخفاض مرونة الطلب الخارجي على الصادرات المصرية ومرونة الطلب المحلي على الإستيرادات ، فضلاً عن إنخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي فيها . المصدر: د.علي عبد الوهاب ، مشكلة البطالة ،مصدر سابق،ص 278.

(26) Saly badin , "Justitute of development studies"-united kingdom, university of susset,p.3
By Web: http : // www.ids . as .uk / bridge

(27) يطلق الإقتصاديون على هذه الظاهرة المتمثلة بإرتفاع النمو دون الإرتفاع في مستوى التوظف بظاهرة "النمو بلا توظف" وهي تمثل وضعاً استثنائياً للوضع المعتاد لتأثير زيادة معدلات النمو في (GDP) على خلق فرص العمل. المصدر:

"Growth not at the cost of employment". By web: Httb://:www.forum.ma3ali.net.&,www.hindu.com.

(28) الأمم المتحدة الأسكوا ، مسح للتطورات الإقتصادية والاجتماعية ، في منطقة الأسكوا، (2005) ،مصدر سابق ،ص35 .

(29) بينما بلغ معدل البطالة في مصر (9.6%) عام 2005، بلغ في نفس العام (4.8%) في المملكة المتحدة و (6.8%) في الولايات المتحدة و (4%)في البلدان الآسيوية حديثة التصنيع، المصدر:

IMF – world Economic and financial survey – world Economic out look,April,2007.

(30) أستخدمت النسب المئوية بدلا من الوحدات القياسية الأخرى بالنظر لاعتماد معدلات النمو السنوية في المتغيرات المستقلة والتابعة دون القيم المطلقة.

(31) وهي قيمة مرافقة لإحصاءة (t) و(f) يستدل منها مباشرة معرفة قوة معنوية العلاقة بين المتغيرين(المستقل والمعتمد) بالنسبة لإختبار (t)، وقوة النموذج بالنسبة لإختبار f ، فكلما كانت أكبر من مستوى الدلالة كلما كانت القيمة المحتسبة للإختبارين المذكورين أكبر من قيمتها الجدولية وبالعكس فإنها تكون اقل من القيمة الجدولية. انظر في ذلك :

أ – بشير ، سعد زغلول ، البرنامج الإحصائي spss، الإصدار العاشر، (بغداد: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، 2003)، ص121.

B- N.R.Draper&H.Smith, Applied Regression analysis , (New York :John Wiley & Sons, 1981), p307

(32) عبد الوهاب، د. علي ، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها – دراسة تحليلية وتطبيقية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية، 2005) .ص368و374 .

الملاحق

الجدول (1)
معدلات النمو السنوية والمركبة في (GDP) بالأسعار الجارية والحقيقية في مصر

القيمة : مليار جنيه مصري **النسب : %**

السنوات	c(GDP)	النمو السنوي %	GDP بالأسعار الثابتة 1995=100	النمو السنوي %	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	النمو السنوي %	تكوين رأس المال الثابت / c GDP %	الإنفاق الإستثماري / c GDP %
1985	37.451		176.656		10.389		27.7	24.8
1986	44.131	17.8	167.798	-5.0	12.753	22.8	28.9	25.1
1987	51.526	16.8	164.096	-2.2	14.100	10.6	27.4	20.8
1988	61.601	19.6	166.489	1.5	20.150	42.9	32.7	23.2
1989	76.801	24.7	171.049	2.7	23.100	14.6	30.1	18.5
1990	96.101	25.1	183.399	7.2	25.900	12.1	27.0	16.5
1991	112.501	17.1	179.427	-2.2	24.700	-4.6	22.0	20.4
1992	139.011	23.6	194.966	8.7	26.500	7.3	19.1	28.9
1993	157.301	13.2	196.872	1.0	25.500	-3.8	16.2	25.5
1994	175.001	11.3	202.547	2.9	29.000	13.7	16.6	27.1
1995	204.001	16.6	204.001	0.7	33.100	14.1	16.2	23.1
1996	229.401	12.5	213.993	4.9	36.760	11.1	16.0	22.1
1997	257.211	12.1	229.243	7.1	47.700	29.8	18.5	20.4
1998	287.402	11.7	246.697	7.6	61.300	28.5	21.3	13.8
1999	307.601	7.0	256.121	3.8	64.000	4.4	20.8	16.0
2000	340.101	10.6	275.832	7.7	64.400	0.6	18.9	16.1
2001	358.702	5.5	284.458	3.1	63.600	-1.2	17.7	18.0
2002	378.902	5.6	292.363	2.8	67.500	6.1	17.8	15.5
2003	417.501	10.2	308.346	5.5	68.100	0.9	16.3	15.6
2004	485.301	16.2	322.245	4.5	79.600	16.9	16.4	22.5
2005	536.601	10.6	339.621	5.4	92.500	16.2	17.2	26.0
المتوسطات								
1989-1985		19.7		-0.8		22.7	29.4	22.5
1997-1990		16.4		3.8		10.0	18.9	23.0
2005-1998		9.7		5.1		9.1	18.3	17.9
2005-1985		14.4		3.4		12.1	21.2	20.9
النمو المركب								
1989-1985	19.67		-0.80		22.11			
1997-1990	14.78		3.17		8.93			
2005-1998	9.13		4.58		5.93			
2005-1985	14.24		3.32		11.55			

المصدر:

- أعد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على:

1-International Monetary Found, International Financial Statistics, Yearbook 2002, (Washington: IMF, 2002).

2- International Monetary Found, International Financial Statistics, Yearbook 2006, . (Washington: IMF, 2006)

1- International Monetary Found, International Financial Statistics, Yearbook 1992, (Washington: IMF, 1992).

4- صندوق النقد العربي , التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام 1998 2002, 2006،2003

5- الهيئة العامة للاستعلامات في مصر, وزارة الخارجية والصناعة – المؤشرات الاقتصادية, سبتمبر 2006.

جدول رقم (2)
بعض المؤشرات الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1985-2005)

القيمة : مليار جنيه مصري **النسب %**

السنوات	جنيه لكل 1 دولار	اجمالي النفقات الحكومية	نمو النفقات الحكومية	النفقات الحكومية / cGDP	معدل التضخم	سعر الفائدة الاسمي (الاقراض)	الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص	النمو السنوي %	الصادرات / GDP	الاستيرادات / GDP
1985	0.700	14.945		39.91		15	10.145			
1986	0.700	17.552	17.44	39.77	24.1	15	12.888	27.0		
1987	0.700	18.091	3.07	35.11	19.4	16.3	14.881	15.5		
1988	0.700	22.913	26.65	37.20	17.8	17	17.33	16.5		
1989	1.100	23.913	4.36	31.14	21.4	18.3	20.428	17.9		
1990	1.100	26.738	11.81	27.82	16.7	19	24.454	19.7		
1991	2.000	35.499	32.77	31.55	19.7	NA	24.816	1.5		
1992	3.332	54.649	53.95	39.31	13.7	20.3	30.978	24.8		
1993	3.339	56.143	2.73	35.69	12.1	18.3	36.885	19.1		
1994	3.372	65.382	16.46	37.36	8.1	16.5	48.831	32.4		
1995	3.391	68.689	5.06	33.67	15.7	16.5	66.777	36.8		
1996	3.390	74.400	8.31	32.43	7.2	15.6	83.81	25.5		
1997	3.388	78.503	5.51	30.52	4.7	13.6	105.545	25.9		
1998	3.388	72.048	-8.22	25.07	3.8	13	133.799	26.8		
1999	3.405	84.906	17.85	27.60	3.1	13	159.958	19.6		
2000	3.690	92.950	9.47	27.33	2.7	13.2	176.693	10.5		
2001	4.490	105.086	13.06	29.30	2.3	13.3	197.038	11.5		
2002	4.500	106.506	1.35	28.11	2.8	13.8	207.089	5.1		
2003	6.153	118.376	11.14	28.35	4.5	13.5	225.023	8.7		
2004	6.131	170.889	44.36	35.21	11.2	13.4	233.685	3.8		
2005	5.732	209.094	22.36	38.97	4.9	13.1	247.615	6.0		
المتوسطات										
1989-1985	0.8		12.9	36.6	20.7	16.3		19.2	15.8	28.2
1997-1990	2.9		17.1	33.5	12.2	17.1		23.2	22.7	30.1
2005-1998	4.7		13.9	30.0	4.4	13.3		11.5	20.5	25.3
2005-1985	3.1		15.0	32.9	10.8	15.4		17.7	20.2	28.0
النمو المركب										
1989-1985		12.47					19.12			

			22.72					16.27	1997-1990
			9.00					16.06	2005-1998
			17.32					14.10	2005-1985

1-International Monetary Found, International Financial Statistics, Yearbook 1992,2002,2006, (Washington:

2 - الهيئة العامة للاستعلامات في مصر, وزارة الخارجية والصناعة – المؤشرات الاقتصادية, سبتمبر 2006.

3- صندوق النقد العربي , التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام 1998 2002, 2006،2003

4- الهيئة العامة للاستعلامات في مصر, وزارة الخارجية والصناعة – المؤشرات الاقتصادية, سبتمبر 2006.

الجدول (3)

حجم البطالة ومعدلاتها في مصر خلال الفترة(1985-2005)

القيمة:مليار جنيه مصري **الأشخاص : بالملايين**

السنوات	GDP بالأسعار الثابتة لعام 1995	النمو السنوي %	حجم البطالة	معدل البطالة %	عدد السكان	النمو السنوي %
1985	176.656		1.021	9.1	46.47	
1986	167.798	-5.0	1.05	8.5	47.81	2.9
1987	164.096	-2.2	1.092	8.7	49.05	2.6
1988	166.489	1.5	1.101	8.5	50.27	2.5
1989	171.049	2.7	1.108	6.9	50.86	1.2
1990	183.399	7.2	1.347	8.6	51.91	2.1
1991	179.427	-2.2	1.463	9.6	52.99	2.1
1992	194.966	8.7	1.416	9	54.08	2.1
1993	196.872	1.0	1.801	10.9	55.2	2.1
1994	202.547	2.9	1.877	11	60.1	8.9
1995	204.001	0.7	1.917	11.3	61.77	2.8
1996	213.993	4.9	1.732	11	62.38	1.0
1997	229.243	7.1	1.446	8.4	63.56	1.9
1998	246.697	7.6	1.448	8.2	64.77	1.9
1999	256.121	3.8	1.481	8.1	66.02	1.9
2000	275.832	7.7	1.698	9	67.29	1.9
2001	284.458	3.1	1.783	9.2	68.58	1.9
2002	292.363	2.8	2.021	10.2	69.91	1.9

1.9	71.27	10.4	2.14	5.5	308.346	2003
1.9	72.64	10.8	2.242	4.5	322.245	2004
1.9	74.03	9.6	1.857	5.4	339.621	2005
						المتوسطات
2.3		8.3	1.1	-0.8		1989-1985
2.9		10.0	1.6	3.8		1997-1990
1.9		9.4	1.8	5.1		2005-1998
2.4		9.4	1.6	3.4		2005-1985
						النمو المركب
			2.07		-0.80	1989-1985
			1.00		3.17	1997-1990
			3.54		4.58	2005-1998
			3.04		3.32	2005-1985

المصدر:

1-International Monetary Found, International Financial Statistics, Yearbook 1992,2002,2006, (Washington:

2 - الهيئة العامة للاستعلامات في مصر, وزارة الخارجية والصناعة – المؤشرات الاقتصادية, سبتمبر .2006

3- صندوق النقد العربي , التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام 1998 2002, 2006،2003

4- الهيئة العامة للاستعلامات في مصر, وزارة الخارجية والصناعة – المؤشرات الاقتصادية, سبتمبر 2006.